

معبر واحد لا يكفي لإنقاذ السوريين

وبلجيكا وجرت الموافقة عليه في النهاية السبت، استخدام معبر واحد لمدة عام. وقال ديمتري بوليانسكي نائب المبعوث الروسي في الأمم المتحدة عقب التصويت "روسيا تؤيد دوما إدخال مساعدات إنسانية إلى سوريا مع الاحترام الكامل لسيادة البلاد ووحدة أراضيها وبالتنسيق مع حكومتها الشرعية. لا ينبغي تسييس هذه القضية".

وصوتت 12 بلدا بتأييد مشروع القرار وامتنعت جمهورية الدومنيكان عن التصويت أيضا. وجاء التصويت الناجح بعد محاولتي تصويت فاشلتين على مقترحين روسيين وتصويتين آخرين أعدتهما ألمانيا وبلجيكا واستخدمت روسيا والصين حق النقض ضدتهما.

وقال القائم بأعمال السفير البريطاني في الأمم المتحدة جوناثان ألين عقب التصويت إن وقف دخول المساعدات عبر معبر باب السلام الحدودي سيحرم 1.3 مليون شخص في شمال غرب سوريا من مساعدات إنسانية ضرورية تصلهم عبر الحدود".



لويس شاربونو
أعضاء مجلس الأمن من موسكو ما تريده

وقالت ألمانيا وبلجيكا في بيان مشترك عقب التصويت "معبر حدودي واحد غير كاف لكن عدم وجود أي معبر سيثير القلق بشأن مصير المنطقة برمتها".

وعندما أقر مجلس الأمن عملية نقل المساعدات عبر الحدود لأول مرة في عام 2014 كانت تتضمن أيضا الدخول من الأردن والعراق. وتوقف نقل المساعدات عبر الأردن والعراق في يناير بسبب معارضة روسيا والصين.

وقالت الصين عبر سفيرها بالأمم المتحدة تشانغ جون إن بكين لديها دوما تحفظات بشأن نقل المساعدات عبر الحدود لكن وفي ظل الموقف الراهن في سوريا فإنها لا تعارض الإبقاء عليها "في هذه المرحلة".

وكتشف من جهته الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بتمديد آلية المساعدات إلى سوريا عبر معبر "باب الهوى" الحدودي مع تركيا لمدة عام، يضمن استمرار المساعدات الإنسانية لـ 2.8 مليون سوري.

وأضاف في بيان أصدره المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك، أن "المساعدة الإنسانية عبر الحدود ما زالت هي شريان حياة للملايين من المحتاجين في منطقة شمال غربي سوريا وخارجها".

وجدد الأمين العام، بحسب البيان، "الدعوة لجميع أطراف الصراع بضرورة ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين وفقا للقانون الإنساني الدولي".

نيويورك - قبلت موافقة مجلس الأمن على دخول المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر معبر تركي واحد برفض واسع من المنظمات الحقوقية ودول غربية اعتبرت أن هذه الخطوة بمثابة ضربة قاضية توجه للملايين من المدنيين السوريين.

ووافق المجلس على هذا القرار السبت بعد انقضاء أجل عملية إنسانية استمرت ستة أعوام بتفويض من الأمم المتحدة. وفيما وصف المجلس المساعدات المتوقعة من تركيا بأنها "شريان حياة" للسوريين في شمال غرب البلاد، حذرت منظمات من أن هذه الخطوة التي تقتصر على إدخال المساعدات عبر معبر تركي واحد ستؤدي إلى مفاقمة معاناة السوريين.

وقالت وكالات إغاثة إن قرار مجلس الأمن الذي قضى بفتح معبر واحد بدلا من معبرين حدوديين لتسليم المساعدات من تركيا إلى شمال غرب سوريا الخاضع للسيطرة المعارضة سيؤدي إلى فقدان أرواح ويزيد من معاناة 1.3 مليون سوري يعيشون في المنطقة.

وكانت الدول الغربية قد طالبت باستمرار نقل المساعدات عبر المعبرين الواقعين على الحدود بين سوريا وتركيا غير أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) الجمعة لإسقاط محاولة أخيرة لإبقاء المعبرين مفتوحين.

وأكدت وكالات الإغاثة العاملة في سوريا في بيان مشترك "ستزداد في شمال غرب سوريا، حيث تم إغلاق شريان حيوي عبر الحدود، صعوبة الوصول إلى ما يقدر بنحو 1.3 مليون شخص يعتمدون على الغذاء والدواء الذي تقدمه الأمم المتحدة عبر الحدود".

وقال البيان "هذه ضربة مدمرة مع تأكيد أول حالة إصابة بكوفيد - 19 في إدلب المنطقة التي ضعفت بنيتها التحتية في مجال الصحة بشكل كبير".

وفي بيان منفصل قالت منظمة أطباء لحقوق الإنسان إن قرار مجلس الأمن "الطرق المباشرة أمام مئات الآلاف من النازحين السوريين الذين هم في أمس الحاجة للغذاء والدواء".

وقال لويس شاربونو مدير شؤون الأمم المتحدة في منظمة هيومن رايتس ووتش "أذن أعضاء المجلس ومنحوا موسكو ما تريده أي تخفيض آخر كبير في المساعدات الموجهة عبر الحدود إلى السوريين البائسين الذين يعتمدون عليها من أجل البقاء على قيد الحياة".

وطالب السفير الألماني في الأمم المتحدة كريستوف هيوستن من نظيره الروسي والصيني أن ينقلا لحكومتي بلديهما سؤاله وهو "كيف لأولئك الناس الذين أعطوا تعليمات بتقليص المساعدات عن 500 ألف طفل.. النظر في المرة غدا".

وناقش المجلس أيضا بشأن تجديد مدة التفويض بسنة أيضا شهر أم عام، وأجاز القرار، الذي أعدته ألمانيا

الرزاز يدافع عن خطته لمكافحة الفساد وحماية المال العام

وعد بكشف كل الإجراءات المتخذة للرأي العام في الأيام القادمة



خطاب لتهنئة الشارع

وأضاف أنه منذ بداية العام الجاري توجد قضايا لدى المحاكم بقيمة 88 مليون دينار، وأن الحكومة تنتظر صدور أحكام قضائية بخصوصها وأنه انطلاقا من عام 2019 توجد 217 مليون دينار، ومبالغ صدرت فيها أحكام قضائية وجر العمل على استردادها.

وشدد رئيس الوزراء على أن هذه الإيرادات ستدخل الخزينة، وستسهم في تقليص الفجوة في الإيرادات الناشئة عن التباطؤ الاقتصادي الذي نتج عن جائحة كورونا.

ويتهم الشارع المحتج والمعارضة البرلمانية حكومة الرزاز بالسقوط في نفس المطب وارتكاب نفس الأخطاء التي وقعت فيها حكومات سابقة وذلك بالتغاضي عن الفساد.

لكن الرزاز حمل في كلمته الأخيرة المواطن جزءا من مسؤولية تفشي مظاهر الفساد في المملكة، داعيا إلى تحلي الجميع بثقافة التبليغ عن الفساد بقوله إن "المواطن دورا مهما كما الحكومة في حماية المال العام ومحاربة الفساد".

وأضاف "المواطن هو من يرفض كل أشكال الفساد الإداري والمالي الصغير والكبير منه وهو أيضا من يبلغ عن أي معلومة إما عن طريق منصة بخدمتكم والتي تحول تليغاتها مباشرة إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل سري بهدف حماية المبلغين أو إلى موقع هيئة النزاهة بشكل مباشر أو ديوان المحاسبة أو الجمارك أو الضريبة".

وتوجه لأجهزة الحكومة بالضلوع في الفساد أو التغاضي عنه في ما يتعلق بتنامي ظاهري التهرب الضريبي والجمركي، قائلا "وردتنا أسئلة كثيرة عن التهرب الضريبي والتهرب الجمركي، واليات تعامل الحكومة معها وإجراءات الإبلاغ والإخبار والتظلم في حال كان التقدير الضريبي غير صحيح وإمكانية إجراء تسويات ضريبية وبشكل شفاف وقانوني وأين تذهب الأموال المستردة".

وبين أن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب مشاركة المؤسسات الوطنية المعنية، كدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك، وهي جهات تنفيذية محورية في محاربة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي، إضافة إلى جهات رقابية مستقلة مثل ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد حيث ستقدم شرجا مفصلا للآليات التي تمكن المواطنين من الإبلاغ عن أي شبهة أو التظلم في حال كانت التقديرات غير صحيحة.

وأكد الرزاز أن كل المواضيع الخلافية ينظر فيها القضاء، قائلا "قضاؤنا النزيه دائما وأبدا هو الفيصل، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته".

كما عرض الإجراءات التشريعية التي تم اتباعها تعزيزا لحماية المال العام بقوله إنه تم تعديل ثلاثة قوانين مهمة جدا، وهي قانون ديوان المحاسبة وقانون الكسب غير المشروع وقانون هيئة

توجه لأجهزة الحكومة بالضلوع في الفساد أو التغاضي عنه في ما يتعلق بتنامي ظاهري التهرب الضريبي والجمركي، قائلا "وردتنا أسئلة كثيرة عن التهرب الضريبي والتهرب الجمركي، واليات تعامل الحكومة معها وإجراءات الإبلاغ والإخبار والتظلم في حال كان التقدير الضريبي غير صحيح وإمكانية إجراء تسويات ضريبية وبشكل شفاف وقانوني وأين تذهب الأموال المستردة".

وبين أن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب مشاركة المؤسسات الوطنية المعنية، كدائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك، وهي جهات تنفيذية محورية في محاربة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي، إضافة إلى جهات رقابية مستقلة مثل ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد حيث ستقدم شرجا مفصلا للآليات التي تمكن المواطنين من الإبلاغ عن أي شبهة أو التظلم في حال كانت التقديرات غير صحيحة.

وأكد الرزاز أن كل المواضيع الخلافية ينظر فيها القضاء، قائلا "قضاؤنا النزيه دائما وأبدا هو الفيصل، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته".

كما عرض الإجراءات التشريعية التي تم اتباعها تعزيزا لحماية المال العام بقوله إنه تم تعديل ثلاثة قوانين مهمة جدا، وهي قانون ديوان المحاسبة وقانون الكسب غير المشروع وقانون هيئة

دافع رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، الأحد، عن الإجراءات التي اتخذتها حكومته لمقاومة الفساد الإداري ولحل مسائل التهرب الضريبي والجمركي. كما حاول الرزاز الرد على الاتهامات بشأن توظيف القروض والمنح الخارجية التي عادت إليها الملكة بعد جائحة كورونا، كاشفا أن الحكومة ستضع أمام الجميع كل الأرقام الاقتصادية والمالية والإجراءات المتخذة من أجل حماية المال العام.

عمان - كشف رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز أن حكومته ستقدم للرأي العام قريبا جميع الإجراءات التي ستتخذها لحماية المال العام، وذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه الاتهامات والتساؤلات عن التهرب الضريبي والجمركي وكذلك عن مال القروض والمنح التي حصل عليها الأردن لمعالجة أزمة الاقتصاد.

وقال الرزاز الأحد، في كلمته الأسبوعية، "هناك العديد من الأسئلة التي ترد الحكومة حول القروض والمنح، وقيمتها وأين تذهب وهل تدخل في الموازنة ومن يراقب الإنفاق عليها"، مضيفا أن الحكومة ستضع أمام الجميع في الأيام والأسابيع القادمة جميع الأرقام الاقتصادية والمالية والإجراءات المتخذة من أجل حماية المال العام.

رئيس الوزراء الأردني
عمر الرزاز يكشف
استرداد 92 مليون دينار
وأن العمل جار لاسترجاع
217 مليون دينار

ويأتي حديث رئيس الوزراء هذا الملف الحارق، بعدما شكك خبراء في نجاعة تعامل الحكومة مع الوضع الاقتصادي الصعب الذي بدأ مرتبكا خاصة بعد تفشي فيروس كورونا في البلد، وهو ما جعل الحكومة تراهن مجددا على القروض الخارجية التي تثير جدلا واسعا في المملكة خاصة بشأن أين تصرف هذه القروض ومن يراقب توظيفها لإخراج المملكة من أزمتها الاقتصادية؟

وتجاوز نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن 110 في المئة حتى نهاية العام الحالي نتيجة الوضع الداخلي، ولجوء الحكومة إلى سياسة الاقتراض الخارجي. وتحدث الرزاز، في سياق متصل، عن كل الاتهامات التي

فساد حزب الله يمس صحة اللبنانيين بتهرب الأدوية من إيران

بيروت - اتارت جهات سياسية وهيئات صحية في لبنان أزمة قطاع الأدوية، متهمه حزب الله بتوريد أدوية من إيران وذلك بحماية وتواطؤ من وزارة الصحة التي ظلت من الحقائق التي يسيطر عليها الحزب في السنوات الأخيرة.

وظهرت في الأيام الأخيرة بوادر احتقان شعبي من أزمة الأدوية التي تتضافر إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل، حيث باتت الآلاف من اللبنانيين يصفطون أمام الصيدليات لشراء الأدوية بالعملة الصعبة المرتفعة أمام الليرة اللبنانية لتخزينها خوفا من انقطاعها، أو استبدالها بأخرى إيرانية.

واتهمت العديد من الأطراف السياسية حزب الله بالتسبب في هذه الأزمة عبر مواصلة تهريب الأدوية المستوردة إلى لبنان بالدولار المدعوم عبر المعابر غير الشرعية للسوداء المجاورة وفي مقدمتها إيران نظرا لحصول تماما في قطاع المازوت والمواد الغذائية.

وتتهم أيضا وزارة الصحة بالضلوع في هذه العملية وذلك بعد تكرر محاولات إدخال الدواء الإيراني إلى لبنان، بتسهيل تام من الأجهزة التابعة إليها.

وتقول الكثير من المصادر إن عمليات التوريد تتم بطرق مخالفة للمعايير المتبعة قانونيا. وقد انضج ذلك حين طالب نواب بالبرلمان وزارة الصحة بتوضيحات بشأن هذه العملية التي يستغل فيها حزب الله فوضى السوق المحلية، رجع عراجي "بأن هناك احتمالات عدة من بينها التخزين لإعادة بيعها في السوق السوداء"، موضحا أن من بين الاحتمالات كذلك تهريب الأدوية إلى الخارج لبيعها بسعر صرف الدولار في السوق الموازية.

وعن إمكانية إغراق السوق اللبنانية بالأدوية الإيرانية قال عراجي، إن "الحدود مفتوحة، ومن الممكن أن يدخل الدواء الإيراني إلى البلاد بشكل غير قانوني من خلال المعابر غير الشرعية، خصوصا وأن البلد غير مضبوط".

وتأتي هذه الأزمة بعدما وجه سياسيون معارضون لحزب الله ومن بينهم النائب السابق فارس سعيد سلسلة اتهامات له، بجر البلاد إلى الحزن الإيراني عبر أبواب عدة منها قطاع الأدوية.

وتتهم أيضا وزارة الصحة بالضلوع في هذه العملية وذلك بعد تكرر محاولات إدخال الدواء الإيراني إلى

السياسية" عن الواقع الاستثنائي. لكن أمين سرّ كتلة الجمهورية القوية فادي كرم قال إن "وزير الصحة وعدنا بمتابعة الملف عندما كشفنا محاولات تسريب الأدوية الإيرانية إلى لبنان بطريقة ملتوية".

وأضاف كرم "التمسنا أن هناك محاولة لإدخال الدواء الإيراني بطرق غير قانونية، وبأدوية غير مستوفية للشروط". وأردف "كما بدأ جليا أن لهذه الأدوية أعراضا جانبية خطيرة".

وشكك كرم "بوجود مخبرات في إيران قادرة على أن تكون مرجعا لإدخال الأدوية إلى لبنان"، لافتا إلى أن الأدوية التي تصل بلاد "ليست أدوية أصلية وتسمى بيو- سيميل أي مشابهة".

وأعتبر كرم أن "إدخال هذه الأدوية إلى السوق اللبنانية له اعتبارات واضحة"، مشيرًا إلى دور المسؤولين الإيرانيين في ذلك.

ورأى كرم أن "إيران قد تكون تعمل على استخدام اقتصاد لبنان لمصلحتها، لأن هناك أرباحا تجني من عمليات تهريب الأدوية تصل إلى 150 مليون دولار سنويا".

ورغم هذه الأزمة إلا أن رئيسة نقابة مصانع الأدوية كارول أبي كرم طمأنت

بشبهات تهمها من الأجهزة التابعة إليها.

وتقول الكثير من المصادر إن عمليات التوريد تتم بطرق مخالفة للمعايير المتبعة قانونيا. وقد انضج ذلك حين طالب نواب بالبرلمان وزارة الصحة بتوضيحات بشأن هذه العملية التي يستغل فيها حزب الله فوضى السوق المحلية، رجع عراجي "بأن هناك احتمالات عدة من بينها التخزين لإعادة بيعها في السوق السوداء"، موضحا أن من بين الاحتمالات كذلك تهريب الأدوية إلى الخارج لبيعها بسعر صرف الدولار في السوق الموازية.

وعن إمكانية إغراق السوق اللبنانية بالأدوية الإيرانية قال عراجي، إن "الحدود مفتوحة، ومن الممكن أن يدخل الدواء الإيراني إلى البلاد بشكل غير قانوني من خلال المعابر غير الشرعية، خصوصا وأن البلد غير مضبوط".

وتأتي هذه الأزمة بعدما وجه سياسيون معارضون لحزب الله ومن بينهم النائب السابق فارس سعيد سلسلة اتهامات له، بجر البلاد إلى الحزن الإيراني عبر أبواب عدة منها قطاع الأدوية.

وتتهم أيضا وزارة الصحة بالضلوع في هذه العملية وذلك بعد تكرر محاولات إدخال الدواء الإيراني إلى



فساد في كل القطاعات